اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية
بشأن مكافحة التبغ

مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ

الدورة العاشرة
بنما سيتي، بنما، ٢٠–٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

FCTC/COP/10/4
٣ تموز/ يوليو ٢٠٢٣

التقدم العالمي في تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية

تقرير من أمانة الاتفاقية

الغرض من الوثيقة

يصف هذا التقرير حالة تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (اتفاقية المنظمة الإطارية) بناءً على تقارير التنفيذ التي قدّمتها الأطراف في الاتفاقية خلال دورة الإبلاغ لعام ٢٠٢٣. وتتضمن الوثيقة أيضاً تقرير حالة جديد عن مؤشرات الاستراتيجية العالمية لتسريع وتيرة مكافحة التبغ: النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية للفترة ٢٠١٩–٢٠٢٥

وستُتاح النسخة الكاملة من "التقرير المرحلي العالمي لعام ٢٠٢٣ عن تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ" قبل انعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية المنظمة الإطارية على الرابط التالي: https://fctc.who.int/who-fctc/reporting/global-progress-reports. وستُتاح التقارير الفردية الواردة من الأطراف على الرابط التالي: https://fctc.who.int/ar/who-fctc/reporting/implementation-database.

الإجراء المطلوب من مؤتمر الأطراف

إن مؤتمر الأطراف مدعوٌ إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: جميع أهداف التنمية المستدامة؛ وعلى وجه الخصوص الهدف ٣ والغاية ٣–أ من أهداف التنمية المستدامة.

العلاقة بخطة العمل وبند الميزانية: لا يوجد.

الآثار المالية الإضافية، إن لم تكن مدرجة في خطة العمل والميزانية: لا يوجد

الوثيقة (الوثائق) ذات الصلة: *إسهام تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية في بلوغ الغاية العالمية لمكافحة الأمراض غير السارية بشأن الحد من تعاطي التبغ، وتأثير تنفيذ الاتفاقية على بلوغ تلك الغاية (معلومات تكميلية).*

معلومات أساسية

١- أجرت أمانة الاتفاقية دورة الإبلاغ لعام ٢٠٢٣ بشأن اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ ("اتفاقية المنظمة الإطارية" أو "الاتفاقية") وفقاً للقرار FCTC/COP4(16). ومن أصل ١٨٢ طرفاً ملزمة بتقديم التقارير في إطار دورة عام ٢٠٢٣، قدّم ١٣٤ طرفاً (٧٤٪) بشكل رسمي تقاريرها عن التنفيذ.[١] وقامت معظم الأطراف المتبقية بتحديث بياناتها بحلول الموعد النهائي لإدراج تقارير الأطراف في هذا التحليل، ولكنها لم تقدم تقاريرها بشكل رسمي.

٢- وتلخّص هذه الوثيقة الملاحظات الرئيسية بشأن تنفيذ الاتفاقية، وكذلك بشأن مؤشرات رصد *الاستراتيجية العالمية لتسريع وتيرة مكافحة التبغ: النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥* . وسيُقدم تحليل مفصّل للمعلومات المقدَّمة من الأطراف، بما في ذلك أمثلة على التقدم الذي أحرزته الأطراف ودراسات الحالة للتنفيذ المتقدم لاتفاقية المنظمة الإطارية، إلى جانب البيانات المرجعية الكاملة لمؤشرات الاستراتيجية العالمية، في النسخة الكاملة من التقرير المرحلي العالمي لعام ٢٠٢٣ عن *تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ*. وسيُتاح القرير الكامل على الموقع الإلكتروني لاتفاقية المنظمة الإطارية.

التقدم المُحرز عموماً في تنفيذ الاتفاقية

٣- جرى تقييم الوضع العام لتنفيذ الاتفاقية بناءً على مؤشرات رئيسية في إطار كل مادة موضوعية. ولا تزال معدلات التنفيذ لكل مادة متباينة وستُعرض في الأقسام أدناه.

٤- وجرى تحليل التنفيذ الشامل للتدابير الرئيسية بموجب أحكام المواد المحددة زمنياً، فضلاً عن المادة ٥ من الاتفاقية، على مستوى العالم ووفقاً لأقاليم المنظمة (انظر الشكل). ويتفاوت التنفيذ الشامل للمواد ٥ و٨ و١١ تفاوتاً كبيراً بين أقاليم المنظمة، ويقل التنفيذ الشامل للمادة ١٣ في جميع أقاليم المنظمة.

١ فيما يتعلق بالتحليل المعروض هنا، استُخرجت جميع التقارير المقدمة والمحدثة في منصة التقارير بتاريخ ١ أيار/مايو ٢٠٢٣. ويرد فيما يلي الأطراف التي قدّمت رسمياً تقاريرها بحلول ذلك الوقت: ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، التشيك، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا-بيساو، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كيريباتي، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، ماليزيا، جزر المالديف، مالطا، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، الجبل الأسود، نيبال، مملكة هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عُمان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فييت نام، اليمن. ويمكن الاطلاع على حالة التقارير المقدمة في الرابط التالي: https://fctc.who.int/ar/who-fctc/reporting/parties-reporting-timeline.

التقدّم الذي أبلغت الأطراف عن إحرازه، بحسب الأحكام

العلاقة بين هذه الاتفاقية وسائر الاتفاقات والصكوك القانونية (المادة ٢)

٥- فيما يتعلق **بالمادة ٢-١ (التدابير التي لا تندرج ضمن التدابير التي تقتضيها هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها)**، أبلغت عدة أطراف في أجزاء مختلفة من تقاريرها عن خطط ترمي إلى خفض انتشار تعاطي التبغ إلى أقل من ٥ في المائة أو تحقيق جيل خال من التدخين أو التبغ بحلول تاريخ معين من خلال آليات مختلفة. وتشمل هذه الأطراف، على سبيل المثال لا الحصر، الاتحاد الأوروبي وفنلندا وأيرلندا ومملكة هولندا ونيوزيلندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأفادت كندا، في استعراضها لاستراتيجيتها بشأن مكافحة التبغ، بأنها تستكشف فرصاً جديدة للحد من استهلاك التبغ وتحقيق معدل انتشار يقل عن ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٥. وأشار طرفان (مملكة هولندا ونيوزيلندا) بوجود قيود على عدد منافذ بيع منتجات التبغ كاستراتيجية للحد من إمكانية الحصول على هذه المنتجات.

الالتزامات العامة (المادة ٥)

٦- فيما يخص **المادة ٥-١**، أفادت التقارير باتباع استراتيجية وطنية شاملة ومتعددة القطاعات لدى ٧٤٪ من الأطراف، أي بزيادة عمّا كان الحال عليه في عامي ٢٠٢٠ (٧١٪) و٢٠١٨ (٦٧٪). وأبلغ حوالي ٨٪ من الأطراف عن وضع وتأييد استراتيجيات جديدة لمكافحة التبغ، وأفادت ستة أطراف بأنها بصدد القيام بذلك. وإضافة إلى ذلك، أبلغت قلة من الأطراف أنها بصدد وضع خطط للوقاية من الأمراض غير السارية أو خطط للصحة العامة تتضمن مكافحة التبغ فيها. وقد جرى تسليط الضوء على هذا التطور الإيجابي في تقرير أمانة الاتفاقية *إدماج تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في مكافحة الأمراض غير السارية والوقاية منها*[١]. وأفادت الصين بأنها أدمجت مكافحة التبغ في سلسلة من الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية في السنوات الثلاث الماضية، في مجالات مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وتثقيف الأسرة، والخطط الإنمائية للنساء والأطفال.

١ متاح على الرابط التالي: https://fctc.who.int/ar/publications/m/item/launch-of-new-publication-integration-of-who-fctc-implementation-with-the-control-and-prevention-of-noncommunicable-diseases.

الشكل. النسبة المئوية للأطراف التي أبلغت عن تنفيذ جميع التدابير الرئيسية[1] بموجب المواد ٥ و٨ و١١ و١٣ في عام ٢٠٢٣، على المستوى العالمي وحسب أقاليم المنظمة

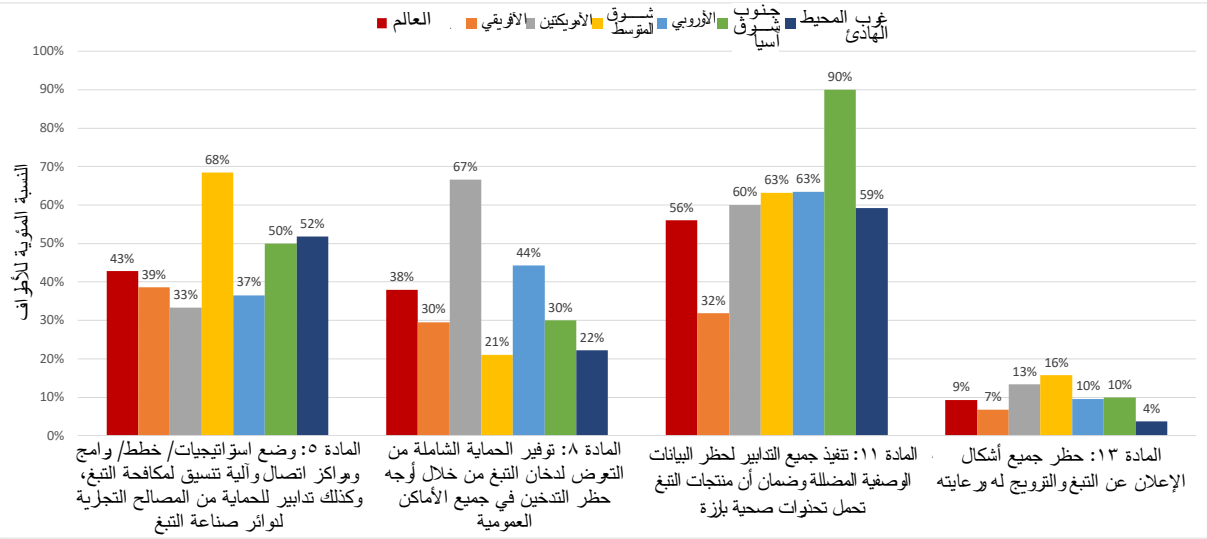

٧- وفيما يتعلق **بالمادة ٥-٢**، أبلغت نسبة ٧٤٪ من الأطراف بأن لديها آلية تنسيق وطنية لمكافحة التبغ. وأبلغ تسعة أطراف عن إنشاء آليات تنسيق وطنية جديدة، في حين أبلغ طرف واحد بأنه أدمج تنسيق مكافحة التبغ في أعمال لجنة قائمة متعددة القطاعات مسؤولة عن الأمراض غير السارية. وأبلغ أربعة أطراف إضافية بوجود آلية كهذه قيد التطوير. وأشار طرفان منها، وهما كولومبيا وكوستاريكا، إلى أن هذه العملية جزء من مشاريعها لاتفاقية المنظمة الإطارية لعام ٢٠٣٠.

٨- وعلاوة على ذلك، أفادت نسبة ٨٧٪ من الأطراف بأنها أنشأت أو عزّزت وموّلت إنشاء مركز اتصال لمكافحة التبغ، وأبلغت نسبة ٧٠٪ عن الشيء نفسه بالنسبة إلى وحدة مكافحة التبغ. وأفادت النمسا بأنها أنشأت في عام ٢٠٢١ مكتب تنسيق معني بالتبغ يرصد إنفاذ قانون التبغ وحماية غير المدخنين، وهو مؤسسة مشتركة بين وزارة الصحة والوكالة النمساوية للصحة وسلامة الأغذية.

٩- وفيما يتعلق **بالمادة ٥-٣**، أبلغت نسبة ٧٢٪ من الأطراف أنها اعتمدت أو نفذت بعض التدابير لحماية سياسات الصحة العامة من المصالح التجارية وغيرها من المصالح الخاصة لدوائر صناعة التبغ. ويبدو أن هناك قدر أكبر من الأطراف التي تضمن حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بأنشطة دوائر صناعة التبغ (٤٢٪ مقارنةً بنسبة ٣٨٪ في عام ٢٠٢٠). وأبلغ عدد من الأطراف عن إحراز تقدم في وضع قواعد توجّه موظفي الخدمة المدنية فيما يتعلق بالتفاعلات مع دوائر صناعة التبغ، بما في ذلك مدونات قواعد السلوك.

التدابير المتصلة بالحد من الطلب على التبغ (المواد ٦-١٤)

١٠- بموجب **المادة ٦ (التدابير السعرية والضريبية الرامية إلى الحد من الطلب على التبغ)**، تحسّنت نسبة الأطراف التي أبلغت عن بيانات تتعلق بأسعار السجائر بنسبة ٢٠٪ في دورة الإبلاغ الجديدة. ومع ذلك، لا يزال من الصعب الإبلاغ عن أسعار منتجات التبغ الأخرى. وأبلغت أطراف في خمسة أقاليم تابعة للمنظمة عن زيادة في الحد الأدنى لسعر السجائر مقارنة ببيانات عام ٢٠٢٠. وقدم أكثر من ثلاثة أرباع الأطراف معلومات

١ ستُدرج المؤشرات الرئيسية المستخدمة في الشكل كمرفق للنسخة الموسعة للتقرير المرحلي العالمي لعام ٢٠٢٣.

ضـريبية، ولُوحظ أن نظام الضـريبة المختلطة غير المباشـرة (مزيج من الضـرائب المحددة والقيمية) لا يزال أكثر هياكل الضـرائب غير المباشـرة شـيوعاً التي تُطبق على المسـتوى العالمي. وأبلغت الأطراف في أربعة أقاليم تابعة للمنظمة عن زيادة في متوسـط عبء ضـريبة التبغ. ومع ذلك، وكما كان الحال في دورة الإبلاغ السـابقة، فإن الإقليم الأوروبي وحده هو الذي يوجد فيه متوسط لعبء ضريبة التبغ يفي بالمعيار الضريبي البالغ ٧٥٪. وزادت نسـبة الأطراف التي تخصّـص ضـرائب التبغ لأغراض الصـحة العامة بنسـبة ٦٪. وانخفض عدد الأطراف التي تحظر اسـتيراد السـجائر وشـراءها من قبل المسـافرين الدوليين بنسـبة ٢٪. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في إطار هذه المادة، ومن بين الأطراف القليلة التي أبلغت عن النظر في أثر التضـــخم والنمو الاقتصـــادي على الضـرائب، أفاد أقل من طرف واحد من كل ثلاثة أطراف بأن لديه آلية لتحديث الضـرائب بانتظام من أجل الحفاظ على الانخفاض في القدرة على تحمل التكاليف.

١١- وفيما يتعلق **بالمادة ٨ (الحماية من التعرض لدخان التبغ)**، وكما هو مذكور في مبادئها التوجيهية بشأن التنفيذ، ينبغي للأطراف أن تسـعى جاهدة إلى توفير الحماية الشـاملة – أي في غضـون خمس سـنوات من دخول اتفاقية المنظمة الإطارية حيز النفاذ بالنسبة إلى ذاك الطرف – وذلك عن طريق ضمان خلو جميع الأماكن العامة الداخلية وأماكن العمل الداخلية كافةً وكل وسـائل النقل العام وربما سـائر الأماكن العامة (سـواء كانت خارجية أم شـبه خارجية) من التعرض لدخان التبغ غير المباشـر. وأبلغ عدد أكبر من الأطراف (٩٥٪) عن حظر التدخين على الأقل في بعض الأماكن المنصـوص عليها في المادة ٨. وقد زاد عدد الأطراف التي أبلغت عن قيامها بذلك من خلال القوانين الوطنية، واللوائح دون الوطنية، ومن خلال الأوامر الإدارية والتنفيذية في جميع الفئات، على حســـاب الاتفاقات الطوعية. وأبلغ عدد أكبر من الأطراف عن فرض أوجه حظر كامل في أماكن مثل المباني الحكومية (بزيادة قدرها ٣ نقاط مئوية)، ومرافق الرعاية الصـــحية (٤ نقاط مئوية)، والمرافق التعليمية (٢ نقطتان مئويتان)، والجامعات (٤ نقاط مئوية)، وأماكن العمل الخاصـــة (٥ نقاط مئوية). ولُوحظ اتجاه إيجابي آخر فيما يتعلق بمرافق النقل العام والأماكن العامة الداخلية (على ســـبيل المثال، تم الإبلاغ عن زيادة بنســـبة ٧٪ فيما يخص الحظر الكامل في مراكز التســـوق). ومنذ آخر عملية إبلاغ، أبلغت الأطراف في أغلب الأحيان عن إحراز تقدم في ســـن تشـــريعات أو لوائح جديدة تتعلق بالبيئات الخالية من دخان التبغ، وأبلغ عدد مماثل من الأطراف عن تعزيز إنفاذ تدابيرها للأماكن الخالية من دخان التبغ.

١٢- وفيما يتعلق **بالمادة ٩ (تنظيم محتويات منتجات التبغ)، والمادة ١٠ (تنظيم الكشـــف عن منتجات التبغ)**، أبلغ نصـف الأطراف تقريباً عن تنظيم محتويات منتجات التبغ وانبعاثاتها، أو اختبارها أو قياسـها. واسـتمر التقدم في اختبار وقياس محتويات منتجات التبغ، إذ أبلغت نسبة ٥٢٪ من الأطراف عن تنفيذ هذه التدابير، مقارنة بنسـبة ٤٩٪ في عام ٢٠٢٠. وبشـكل إجمالي، تشـترط نسـبة ٧٠٪ من الأطراف الكشـف عن المعلومات المتعلقة بمحتويات منتجات التبغ للسـلطات الحكومية، ولكن يشـترط عدد أقل من الأطراف (٦٢٪) الكشـف بالدرجة نفسـها عن انبعاثات منتجات التبغ. وقد أصـبح الكشـف العلني عن المحتويات أكثر شـيوعاً، إذ أبلغ عنه ٥٨ في المائة من الأطراف، في حين أنه لا يزال أقل شـيوعاً بالنسـبة إلى الانبعاثات (٤٧٪). وقد لُوحظ وجود اتجاه إيجابي في حظر النكهات أو المواد المضـافة في منتجات التبغ. ومع ذلك، فإن الوصـول إلى المختبرات الحكومية أو المستقلة لاختبار محتويات و/ أو انبعاثات منتجات التبغ لا يزال يعتبر صعباً لدى أطراف عديدة.

١٣- وفيما يتعلق **بالمادة ١١ (تغليف وتوســـيم منتجات التبغ)**، وعلى الرغم من أن نســـبة أعلى قليلاً من الأطراف (٦٩٪) أبلغت عن اشـــتراط وجود تحذيرات صـــحية تغطي ما لا يقل عن ٥٠٪ من مســـاحة العرض الرئيسية لعبوات التبغ، فإن ما يقارب ثلث الأطراف لا تزال بحاجة إلى الامتثال لهذا الشرط. وأفادت نسبة ٧٣ في المائة من الأطراف بكفالة أن تتضمن التحذيرات الصحية صوراً أو رسوماً بيانية، وهو ما يمثل تحسناً طفيفاً مقارنةً بنســـبة ٧٠٪ في عام ٢٠٢٠. ولُوحظ تقدم طفيف في عدد الأطراف التي أبلغت عن اعتماد جميع الخصـــائص المطلوبة للتحذيرات الصـــحية الفعالة والبارزة (٥٦٪). واعتمدت عدة أطراف لوائح جديدة تزيد من حجم التحذيرات

الصحية لمنتجات التبغ: تونس (من ٣٠٪ إلى ٧٠٪ على الأقل) وأوكرانيا (من ٥٠٪ إلى ٦٥٪) وأوزبكستان (من ٤٠٪ إلى ٦٥٪). واعتمدت فنلندا وعُمان التغليف البسيط، بينما وافقت جورجيا على اللوائح التي تمكن من إدخاله. وأُنشئ مركز متعاون مع المنظمة بشأن التغليف البسيط للتبغ في المملكة العربية السعودية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢.

١٤- وبموجب **المادة ١٢ (التثقيف والاتصال والتدريب وتوعية الجمهور)**، أفاد معظم الأطراف (٩٢٪) بتنفيذ برامج معنية بالتثقيف وتوعية الجمهور. والأهم من ذلك أن أطرافاً كثيرة نجحت في إدامة ومواصلة تطوير الحملات أو الأنشطة التي أُنشئت خلال فترة الإبلاغ السابقة، أو قبلها. وإضافةً إلى ذلك، أبلغ العديد من الأطراف عن تنفيذ حملات تواصل جديدة. ولُوحظ وجود اتجاه إيجابي يتمثل في زيادة الأطراف التي تنفذ برامج تستهدف المجموعات العرقية (٣٠٪ مقارنةً بنسبة ٢٧٪ في عام ٢٠٢٠)، والتي تقوم أيضاً بإبراز الخلفية الثقافية للمجموعات السكانية المستهدفة (٤٥٪ مقارنة بنسبة ٣٩٪ في عام ٢٠٢٠). وعلاوةً على ذلك، لُوحظ أيضاً إحراز تقدم في تنفيذ البرامج التي تغطي العواقب البيئية الضارة لإنتاج التبغ، وهو ما أبلغت عنه نسبة ٤٩٪ من الأطراف (مقارنة بنسبة ٤٦٪ في عام ٢٠٢٠). وفي كثير من الأحيان، تُوجه برامج التدريب أو التوعية المستهدفة إلى العاملين الصحيين والمربين.

١٥- وشهد تنفيذ التدابير بموجب **المادة ١٣ (الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته)** تحسناً طفيفاً منذ عام ٢٠٢٠. وقد اعتمد المزيد من الأطراف الآن أوجه حظر إضافية على عرض منتجات التبغ وظهورها في نقاط البيع (وهي مدرجة الآن لدى ٥٤٪ من الأطراف)، وعلى توسيع نطاق العلامة التجارية و/ أو تقاسم العلامات التجارية (٥٤٪)، ووضع المنتجات كوسيلة للإعلان أو الترويج (٧٣٪). ويحظر المزيد من الأطراف الآن الإعلان والترويج والرعاية عبر الحدود انطلاقاً من أراضيها (٤٩٪ مقارنةً بنسبة ٤٧٪ في عام ٢٠٢٠). ولا تنفذ سوى نسبة ٢٤٪ فقط من الأطراف الحظر المفروض على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته على شبكة الإنترنت العالمية. وعلاوةً على ذلك، حصلت زيادة طفيفة فقط في عدد الأطراف التي أبلغت عن حظر جميع أنواع الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته (٩٪ من الأطراف)، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة ١٣ من اتفاقية المنظمة الإطارية. واعتمدت المكسيك حظراً تاماً على الإعلان عن منتجات التبغ والترويج لها ورعايتها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١.

١٦- وفي حين أن ما يقارب ثلثي الأطراف (٦٥٪) قد وضعت مبادئ توجيهية متكاملة بموجب **المادة ١٤ (التدابير الرامية إلى الحد من الطلب فيما يتعلق بالاعتماد على التبغ والإقلاع عنه)**، لكن خدمات الدعم لا تزال أقل توافراً. وأبلغت نسبة ٤٤٪ من الأطراف عن وجود خطوط المساعدة على الإقلاع عن تعاطي التبغ (أي بزيادة عن نسبة ٣٩٪ في عام ٢٠٢٠). ولم يبلّغ عن برامج تتعلق بتشخيص الاعتماد على التبغ وعلاجه في نظام الرعاية الصحية الأولية سوى ٥٧٪ من الأطراف. كما أن إدماج علاج الاعتماد على التبغ في مناهج المهنيين الصحيين لا يزال غير مستغل استغلالاً كافياً، إذ أبلغ ٥٧٪ من الأطراف عن ذلك في كليات الطب.

التدابير المتعلقة بالحد من عرض التبغ (المواد ١٥-١٨)

١٧- في إطار **المادة ١٥ (الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ)**، تواصل التقدم في وضع نظم اقتفاء الأثر وتحديد المنشأ لمواصلة تأمين تنفيذ نظام التوزيع والمساعدة في التحقيق في أنشطة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. وأبلغ نحو ٤٦٪ من الأطراف عن إحراز تقدم في هذا المجال، مقارنةً بنسبة ٤٣٪ في عام ٢٠٢٠. ولكنه لم يظهر أي تحسن إضافي في تنفيذ معظم التدابير الأخرى في إطار هذه المادة. وفي الوقت الحالي، أبلغ عدد أكبر قليلاً من الأطراف (٢٤٪) بأن لديه معلومات عن النسبة المئوية لمنتجات التبغ غير المشروعة الموجودة في السوق الوطنية، ولكن جمع هذه البيانات لا يشكل تحدياً. وصدقت أطراف إضافية على

بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ أو انضمت إليه منذ دورة الإبلاغ الأخيرة، وذلك على النحو التالي: مصر وهنغاريا وكينيا ومملكة هولندا وسيشيل في عام ٢٠٢٠؛ وغانا واليونان في عام ٢٠٢١؛ وجمهورية مولدوفا وباراغواي في عام ٢٠٢٢؛ ورواندا في عام ٢٠٢٣.

١٨- وواصلت الأطراف تعزيز تنفيذ معظم الأحكام الواردة في **المادة ١٦ (المبيعات التي تستهدف القصَّر والمبيعات بواسطة القصَّر)**. وعلى سبيل المثال، أبلغت ٦٣٪ من الأطراف (مقارنةً بنسبة ٥٩٪ في عام ٢٠٢٠) عن حظر بيع منتجات التبغ بأي طريقة يمكن الوصول إليها مباشرة، مثل أرفف المتاجر المفتوحة. وأبلغ عدد قليل من الأطراف الأخرى عن مبادرات أو إجراءات ملموسة لرفع الحد الأدنى للسن الذي يُحظر بموجبه بيع منتجات التبغ إلى ١٨ عاماً أو أكثر. وعلى سبيل المثال، رفعت سنغافورة الحد الأدنى للسن القانونية من ٢٠ عاماً إلى ٢١ عاماً اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١.

١٩- وأبلغت سبع وأربعون في المائة من الأطراف عن تزايد التبغ في ولاياتها القضائية، وهو رقم لا يزال مستقراً مقارنة بدورة الإبلاغ السابقة. وما زالت **المادة ١٧ (تقديم الدعم للأنشطة البديلة ذات الجدوى الاقتصادية)** و**المادة ١٨ (حماية البيئة وصحة الأفراد)** تحظيان بمستويات تنفيذ ضعيفة في صفوف هذه الأطراف. ويروج أقل من ثلث هذه الأطراف (٣١٪) لبدائل قابلة للتطبيق بالنسبة إلى مزارعي التبغ، مما يشير إلى إحراز تقدم طفيف في هذا المجال (مقارنةً بنسبة ٢٩٪ في عام ٢٠٢٠). وتروج نسبة ٨٪ فقط من هذه الأطراف لبدائل مجدية اقتصادياً بالنسبة إلى العاملين في مجال التبغ، وتقوم بذلك نسبة ٢٪ من الأطراف بالنسبة إلى البائعين الأفراد. وأبلغت الهند عن تنفيذ برنامج لتنويع المحاصيل يدعم مزارعي التبغ في التحول إلى محاصيل بديلة.

٢٠- وعلى الرغم من النمو الذي لُوحظ في التصنيع العالمي لمنتجات التبغ بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ (لا سيما في الفصل الثاني من عام ٢٠٢١، المرتبط بالانتعاش بعد جائحة كوفيد-١٩)، أكّدت أحدث التقديرات العودة إلى الاتجاه الهبوطي في الفصل الرابع من عام ٢٠٢٢، كما ذكرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[١].

المسؤولية (المادة ١٩)

٢١- يُلاحظ إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بتنفيذ **المادة ١٩**. وقد زاد شيوع تدابير المسؤولية الجنائية في تشريعات مكافحة التبغ (٦٣٪ من الأطراف) وأحكام المسؤولية الجنائية خارج تشريعات مكافحة التبغ التي يمكن أن تُطبق على مكافحة التبغ (٣٦٪). ولُوحظ كذلك تقدم طفيف في تدابير المسؤولية المدنية الخاصة بمكافحة التبغ (٣٦٪) وأحكام المسؤولية المدنية العامة التي يمكن أن تُطبق على مكافحة التبغ (٤٤٪). واستمرّت التحديات القانونية التي تثيرها دوائر صناعة التبغ لدى أطراف عدة. ومع ذلك، أقرت محاكم هذه الأطراف التشريعات أو اللوائح التي تفرض تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية.

البحوث والمراقبة وتبادل المعلومات (المادة ٢٠)

٢٢- أبلغ خمس وستون في المائة من الأطراف (بزيادة عن نسبة ٦٢ في المائة في عام ٢٠٢٠) عن توفير التدريب والدعم لجميع الأشخاص المشاركين في أنشطة مكافحة التبغ، بما في ذلك البحث والتنفيذ والتقييم. وإضافة إلى ذلك، أبلغ عدد أكبر من الأطراف عن وجود نظام وطني لترصد عواقب استهلاك التبغ (٥١٪ مقارنة بنسبة ٤٨٪ في عام ٢٠٢٠). والأهم من ذلك، أبلغ عدد أكبر من الأطراف عن التبادل الإقليمي والعالمي

١ الإنتاج الصناعي العالمي – التقرير الفصلي (الفصل الرابع من عام ٢٠٢٢). منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، متاح على الرابط التالي: https://stat.unido.org/content/publications/world-manufacturing-production---quarterly-report.

للمعلومات الوطنية المتاحة للجمهور بشأن ممارسات دوائر صناعة التبغ (٤٦٪ مقارنة بنسبة ٤١٪ في عام ٢٠٢٠). وواصلت عدة أطراف الإبلاغ عن إحراز تقدم في إجراء استقصاءات أو بحوث جديدة.

التعاون والمساعدة الدوليان (المادة ٢٢)

٢٣- على خلاف السنوات السابقة، أبلغ عدد أقل من الأطراف عن المشاركة في تقديم معظم أنواع المساعدة، وتلقيها. وما أصبح أكثير شيوعاً بشكل طفيف هو فقط تلقي المساعدة لبرامج التدريب أو التوعية وفقاً للمادة ١٢ (٥٢٪ مقارنةً بنسبة ٥٠٪ في عام ٢٠٢٠). وسلّط عدد قليل من بلدان الإقليم الأوروبي الضوء على مشاركتها في مشروع العمل المشترك الثاني لمكافحة التبغ، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة التبغ من خلال تبادل المعارف والبحوث التعاونية.

منتجات التبغ ومنتجات النيكوتين الجديدة والناشئة (غير متعلقة بمادة محددة)

٢٤- أبلغ عدد أكبر من الأطراف (٧٦٪ مقارنةً بنسبة ٧١٪ في عام ٢٠٢٠) عن توافر منتجات التبغ عديم الدخان في أسواقها الوطنية. ولُوحظ تطور مماثل فيما يتعلق بتبغ النرجيلة، الذي أبلغت عنه الآن نسبة ٧٩٪ من الأطراف (٧٥٪ في عام ٢٠٢٠). وأبلغ أكثر من نصف الأطراف (٥٧٪) عن اعتماد سياسات أو لوائح بشأن تبغ النرجيلة والتبغ عديم الدخان، وهو ما يشكّل زيادة طفيفة منذ دورة الإبلاغ السابقة في حالة تبغ النرجيلة، وعدم وجود أي تغيير في حالة التبغ عديم الدخان. وتطلب أوزبكستان الآن وضع تحذيرات صحية على قطعة الفم وقارورة النرجيلة.

٢٥- وأُبلغ عن حدوث زيادة كبيرة في وجود منتجات التبغ الجديدة والناشئة في أسواق الأطراف. ويمكن الآن العثور على منتجات التبغ المسخن لدى ٤٩٪ من الأطراف (مقارنة بنسبة ٣٤٪ في عام ٢٠٢٠). وبناءً على ذلك، كانت هناك زيادة طفيفة في اعتماد وتنفيذ السياسات أو اللوائح الخاصة بهذه الأنواع من المنتجات. ومع ذلك، يضع أقل من نصف الأطراف (٤٣٪) لوائح بخصوص منتجات التبغ المسخّن.

٢٦- ولُوحظ كذلك وجود منتجات نيكوتين جديدة وناشئة في المزيد من الأسواق. وأصبحت النُظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين موجودة الآن لدى ٧٤٪ من الأطراف (مقارنة بنسبة ٦٥٪ في عام ٢٠٢٠)، وتُتاح النُظم الإلكترونية لإيصال مواد غير النيكوتين لدى ٥٢٪ من الأطراف (مقارنة بنسبة ٣٥٪ في عام ٢٠٢٠). وفيما يتعلق باعتماد السياسات أو اللوائح وتنفيذها، ينظم ما يزيد عن نصف الأطراف فقط (٦٠٪) النُظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين، ويضع حوالي ثلث الأطراف (٣٦٪) لوائح بشأن النُظم الإلكترونية لإيصال مواد غير النيكوتين. وفي عام ٢٠٢٠، وسّع الاتحاد الروسي حظره على الإعلان والترويج والرعاية للمنتجات المحتوية على النيكوتين والأجهزة المخصصة لاستهلاكها، بما في ذلك النُظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين والأجهزة المخصصة لاستخدامها والنرجيلة.

٢٧- وتضع بعض الأطراف لوائح تتناول في الوقت ذاته منتجات التبغ المسخن والنُظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين. وعلى سبيل المثال، نشرت الفلبين في عام ٢٠٢٢ أمراً إدارياً يحتوي على المجموعة الأولى من التحذيرات الصحية المصورة لمنتجات التدخين الإلكتروني ومنتجات التبغ المسخن وغيرها من المنتجات المماثلة. واعتمدت بنما في عام ٢٠٢٢ قانوناً يحظر استخدام السجائر الإلكترونية ومنتجات التبغ المسخن، واستيرادها، وبيعها.

الأولويات والاحتياجات والثغرات والتحديات في مجال التنفيذ

٢٨- أبلغت كل الأطراف تقريباً عن أولوياتها الوطنية بشأن تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية. وأشارت معظم الأطراف إلى الالتزامات المنصوص عليها في **المادة ٥ (الالتزامات العامة)**، ولا سيما فيما يتعلق بوضع التشريعات، وإنفاذ اللوائح القائمة، بما في ذلك فرض غرامات على المخالفات ووضع استراتيجية و/ أو خطة عمل وطنية بشأن مكافحة التبغ. وقد كانت مجموعة الأولويات التالي الأكثر ذكراً هي تنفيذ التدابير بموجب **المادة ١٤ (التدابير الرامية إلى الحد من الطلب فيما يتعلق بالاعتماد على التبغ والإقلاع عنه)**، التي ذكرها نصف الأطراف تقريباً، وتليها التدابير بموجب **المادة ٦ (التدابير السعرية والضريبية الرامية إلى الحد من الطلب على التبغ)** وبموجب **المادة ٨ (الحماية من التعرض لدخان التبغ)**.

٢٩- وأجابت نسبة ثلاث وستين في المائة من الأطراف بأنها حدَّدت ثغرات معيّنة تتخلل الموارد المتاحة والاحتياجات المحدّدة في مجال تنفيذ الاتفاقية. ومن بين هذه الأطراف، قدمت نسبة ٩٣٪ منها تفاصيل عن الثغرات التي حددتها. والثغرات الثلاث التي يتكرر ذكرها هي: الافتقار إلى الموارد المالية أو عدم كفايتها؛ ونقص الموارد البشرية والخبرة اللازمة لمكافحة التبغ؛ والحاجة إلى مزيد من التدريب وبناء القدرات في مجال مكافحة التبغ. وتشمل المجالات التي تود الأطراف أن ترى المزيد من الموارد المالية المخصصة لها التثقيف والاتصال والتدريب وأنشطة التوعية العامة، بما في ذلك حملات تثقيف الجمهور؛ وأنشطة الإقلاع عن تعاطي التبغ؛ ورصد الامتثال وعمليات التفتيش وأنشطة الإنفاذ الأخرى، بما في ذلك على الحدود؛ وأنشطة البحوث ورصد دوائر صناعة التبغ.

٣٠- وقدم سبعة وثمانون في المائة من الأطراف معلومات عن القيود والحواجز التي تعترض تنفيذ الاتفاقية. ولا يزال أكثر حواجز التنفيذ المُبلغ عنها هو تدخل دوائر صناعة التبغ وأولئك الذين يعملون على تعزيز مصالحها، وهو ما أفاد به ثلث الأطراف. وتشمل التحديات تدخل دوائر صناعة التبغ في عملية صنع السياسات، ولا سيما من خلال القطاعات غير قطاع الصحة والتقاضي. وأفاد طرف واحد بأن صناعة التبغ قد أُنشئت مؤخراً في البلاد، في حين أكد طرف آخر أن دوائر صناعة التبغ المحلية تعتبر مساهماً هاماً في الاقتصاد المحلي، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام تنفيذ الاتفاقية.

٣١- والحاجز الثاني الذي يشار إليه في أغلب الأحيان، والذي ذكره واحد من كل ستة أطراف، هو الافتقار إلى التعاون والتنسيق فيما بين القطاعات، أو عدم كفايته. والقيود التالية الأكثر شيوعاً (لدى طرف واحد من كل ١٠ أطراف) هي: الافتقار إلى الإنفاذ أو عدم كفايته (مما يؤدي إلى سوء تنفيذ تشريعات مكافحة التبغ)؛ والمعرفة المحدودة بشأن اتفاقية المنظمة الإطارية، بما في ذلك المادة ٥-٣ منها، ، ولا سيما لدى صناع القرار؛ والقضايا السياسية، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي (حالات الطوارئ أو الظروف السياسية "غير المناسبة"، أو العقوبات الدولية، أو الإصلاحات السياسية الجارية أو الأزمات الاقتصادية).

الاستراتيجية العالمية لتسريع وتيرة مكافحة التبغ

٣٢- استُعرض التقدم المحرز في المؤشرات العشرين التي تخص *الاستراتيجية العالمية لتسريع وتيرة مكافحة التبغ: النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥*، وعند الاقتضاء، قورنت ببيانات خط الأساس التي تم جمعها في دورة الإبلاغ السابقة. وترد أدناه بعض النقاط البارزة في النتائج.

٣٣- وفي إطار **الهدف الاستراتيجي ١**، تتناول الأقسام السابقة من هذا التقرير التقدم الذي أحرزته الأطراف. وأفادت مراكز المعرفة التابعة لاتفاقية المنظمة الإطارية، في تقاريرها المقدمة إلى أمانة الاتفاقية حول عملها المنجز خلال عام ٢٠٢٢، بأنها قدمت المساعدة إلى ١٢٦ طرفاً في أكثر من ١٥٠ حالة. ويشكل هذا زيادة كبيرة

في تقديم الدعم من قبل مراكز المعرفة التابعة لاتفاقية المنظمة الإطارية مقارنةً بدورة الإبلاغ السابقة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه خلال جائحة كوفيد-١٩، تم تقديم معظم المساعدة من خلال وسائل إلكترونية، مما سمح بتقديم التوعية والدعم على نطاق أوسع. وفيما يتعلق بمؤشر عدد الأطراف المشاركة في برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وعلى الرغم من وجود مشاريع محددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لم تُنفذ أي مشاريع من هذا القبيل منذ عام ٢٠٢٠. ويسّرت أمانة الاتفاقية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما بين الأطراف من خلال مشروع اتفاقية المنظمة الإطارية لعام ٢٠٣٠. وعندما يعرب طرف ما عن حاجته إلى الدعم في مجال معين، تحدّد أمانة الاتفاقية أطرافاً أو كيانات من أطراف أخرى يمكن أن تقدم هذا الدعم. وعلى سبيل المثال، قدمت جورجيا المساعدة لأرمينيا في وضع لوائح بشأن التبغ. وقدمت فيوكروز (البرازيل)، التي تعمل أيضاً كمركز معرفة تابع لاتفاقية المنظمة الإطارية معني بالمادتين ١٧ و١٨ من الاتفاقية، الدعم لموزمبيق بشأن بناء القدرات في مجال مكافحة التبغ.

٣٤- وفي إطار **الهدف الاستراتيجي ٢**، كرّرت أمانة الاتفاقية للأطراف أهمية إدراج تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية في الاستعراضات الوطنية الطوعية بشأن تنفيذها المحلي لأهداف التنمية المستدامة. وروّجت أمانة الاتفاقية لمنشورها بشأن هذه المسألة[١] خلال ندوة إلكترونية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢ (بعد الندوة الإلكترونية الأولى في حزيران/ يونيو ٢٠٢١). وفي تلك المناسبة، تم إجراء بحث جديد لدراسة عدد الأطراف التي أدرجت تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية في استعراضاتها الوطنية الطوعية. وفي الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، في ٨٣ استعراضاً وطنياً طوعياً تم تحليلها، أدرجت نسبة ٣٧٪ من الأطراف الغاية ٣-أ من أهداف التنمية المستدامة في تقاريرها، وأبلغت نسبة ٣٥٪ من الأطراف عن الغاية ٣-أ من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أدرجت نسبة ٣٩٪ من الأطراف الغاية ٣-أ من أهداف التنمية المستدامة (المؤشر ٣-أ-١) في تقاريرها، وأبلغت نسبة ٤٨٪ من الأطراف عن البيانات المتعلقة به. وعلى الرغم من الحقيقة الإيجابية المتمثلة في أن بعض الأطراف قد تناولت الغاية ٣-أ و/ أو المؤشر ٣-أ-١ لأهداف التنمية المستدامة في استعراضاتها الوطنية الطوعية، فإن النسب المئوية لم تتغير بعد بشكل كبير مقارنة بالبحوث السابقة التي حللت الاستعراضات الوطنية الطوعية من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩. واعتباراً من دورة الإبلاغ لعام ٢٠٢٣، ولأول مرة، أُدرجت الإشارة إلى الاستعراضات الوطنية الطوعية في ردود الأطراف على سؤال مفتوح في إطار المادة ٢٠ من الاتفاقية. ويُقترح إدراج سؤال عن هذه المسألة في أداة الإبلاغ المنقحة لاتفاقية المنظمة الإطارية من أجل النظر فيها في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف (الوثيقة FCTC/COP/10/13).

٣٥- وفي إطار **الهدف الاستراتيجي ٣**، يُقترح إنشاء آلية لاستعراض تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية من أجل النظر فيها في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف (الوثيقة FCTC/COP/10/14). وإضافةً إلى ذلك، تم تطوير مؤشر لقياس الفجوة في التمويل العالمي لتنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية، وأُجري حساب لفجوة التمويل العالمية.

٣٦- وبما أنه من المقرر أن تنتهي الدورة الحالية للاستراتيجية العالمية في عام ٢٠٢٥، يُقترح إجراء تمديد محتمل للاستراتيجية العالمية من أجل النظر فيه في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف (الوثيقة FCTC/COP/10/16).

الاستنتاجات

٣٧- على الرغم من أن التحليل الحالي كشف عن بعض التطورات الإيجابية، لم يتحقق مستوى التسارع في تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية الذي كان متوخى من خلال اعتماد الاستراتيجية العالمية. وقد يُعزى هذا جزئياً إلى جائحة كوفيد-١٩.

١ دليل أطراف اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ حول تضمين الغاية ٣-أ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الاستعراضات الوطنية الطوعية، متاح على الرابط التالي: https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/341558/9789240019867-ara.pdf.

٣٨- وتدعو الحاجة إلى أن تكرّس الأطراف قدراً أكبر من الاهتمام من أجل التنفيذ الشامل للمعاهدة بشكل عام، ولكن مع إيلاء اهتمام خاص للمواد ذات الأولوية المدرجة في الاستراتيجية العالمية، بما في ذلك المواد ٥ و٦ و٨ و١١، وكذلك المادة ١٣ الأقل تنفيذاً. وعادةً ما يقع تنفيذ المادتين ٨ و١١ ضمن اختصاص وزارة الصحة لدى الأطراف، وتعتبره المنظمة أحد أكثر التدابير فعالية وكفاءة من حيث التكلفة التي يمكن اعتمادها، حتى في البلدان ذات الموارد المحدودة. وإضافة إلى انخفاض تكلفة التنفيذ، تحظى هذه التدابير عادةً بدعم عامة السكان.

٣٩- وتظهر البيانات المبلغ عنها بموجب المادة ٦ تحسناً منذ دورة الإبلاغ السابقة. وقد ارتفع الحد الأدنى لأسعار السجائر في خمسة أقاليم تابعة للمنظمة، في حين ارتفع متوسط عبء ضريبة التبغ في أربعة أقاليم تابعة للمنظمة. ومع ذلك، فإن التدابير الضريبية هي الوسيلة الوحيدة الأكثر فعالية للحد من تعاطي التبغ وزيادة الإيرادات الحكومية في الوقت نفسه، ومع ذلك لم تُنفذ على مستوى المعيار الموصى به والبالغ ٧٥٪ من سعر التجزئة إلّا لدى ٢١٪ من الأطراف.

٤٠- ويبدو أن الأطراف تولي اهتماماً متزايداً لتنفيذ المادتين ٩ و١٠ من الاتفاقية ولتنظيم منتجات التبغ الجديدة والناشئة ومنتجات النيكوتين؛ ويبلّغ عدد أكبر من الأطراف عن ظهور هذه المنتجات في الأسواق الوطنية. وحدثت أيضاً زيادة طفيفة في عدد الأطراف التي أبلغت عن استخدامها للمبادئ التوجيهية الجزئية من أجل تنفيذ هذه المواد عند وضع لوائحها الخاصة بمنتجات التبغ.

٤١- وقد جذبت مكافحة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ مزيداً من الاهتمام بين الأطراف، إذ أصبحت ١٠ أطراف في اتفاقية المنظمة الإطارية أطرافاً في البروتوكول منذ دورة الإبلاغ السابقة. ويمكن زيادة دعم تنفيذ المادة ١٥ بزيادة عدد الأطراف في البروتوكول. وترد معلومات إضافية عن تنفيذ البروتوكول في *التقرير المرحلي العالمي لعام ٢٠٢٣ عن تنفيذ بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.*

٤٢- وتشكل المادة ٥ والتدابير ذات الصلة الأولويات الأكثر ذكراً بالنسبة إلى تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية. ومن أجل تحقيق التنفيذ الشامل للاتفاقية، أفادت الأطراف بأن الفجوة الأكثر شيوعاً التي تتخلل الموارد المتاحة واحتياجاتها في تنفيذ الاتفاقية هي عدم كفاية الموارد المالية والبشرية والخبرات اللازمة من أجل مكافحة التبغ. وسلطت الضوء أيضاً على الحاجة إلى قد أكبر من التدريب وبناء القدرات في مجال مكافحة التبغ. وقد تود الأطراف في زيادة لجوئها إلى الموارد والدعم المقدم من المنظمة وأمانة الاتفاقية من أجل تعزيز قدرتها على مكافحة التبغ (بما في ذلك من خلال المراكز المتعاونة مع المنظمة، وفريق الدراسة التابع للمنظمة والمعني بتنظيم التبغ، وشبكة مختبرات التبغ التابعة للمنظمة الصحة العالمية (TobLabNet)، ومراكز المعرفة التابعة لاتفاقية المنظمة الإطارية، ومشروع اتفاقية المنظمة الإطارية لعام ٢٠٣٠، وقواعد البيانات ومجموعات الأدوات). وأخيراً، لا يزال حاجز التنفيذ الأكثر ذكراً الذي أبلغت عنه الأطراف هو تدخل دوائر صناعة التبغ وأولئك الذين يعملون على تعزيز مصالحها. وفي حين أن قطاع الصحة على دراية بمتطلبات المادة ٥-٣ ومبادئها التوجيهية بشأن بالتنفيذ، لكن اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها ضروري من أجل حماية عملية صنع السياسات من تدخل دوائر صناعة التبغ؛ وبالتالي، ينبغي أن يمتد تنفيذ المادة ٥-٣ ومبادئها التوجيهية بشأن التنفيذ ليشمل جميع فروع الحكومة.

الإجراء المطلوب من مؤتمر الأطراف

٤٣- إن مؤتمر الأطراف مدعوّ إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =